دبي تعزز مكانتها العالمية عاصمةً للاقـــــتصاد الإسلامي

البيان إعداد: قسم الاقتصاد - غرافيك: أسيل الخليلي

استمرت دولة الإمارات خلال عام 2017 في تطوير النظام الاقتصادي الإسلامي، وعززّت مكانتها كمرجعية عالمية، ولا سيما في مجالات التمويل الإسلامي التي تشهد إقبالاً متنامياً على الصعيد العالمي، الأمر الذي عمّق من دور ومكانة دبي على الصعيد العالمي في هذا المجال، الذي يشهد تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير توقعات الخبراء والراصدين للقطاع إلى تناميه في المستقبل على المستويين المتوسط والبعيد.

كما شهدت الدولة خلال العام الجاري العديد من المحطات المالية والمصرفية على مستوى التطوير والتحسين لمستوى وجودة الأداء في النظام المصرفي الوطني، إلى جانب صدور العديد من الأنظمة الرقابية والتنظيمية، التي مثلت بدورها منظومة متكاملة بإشراف مصرف الإمارات المركزي، وبتعاون وتكاتف المنظومة المصرفية المتكاملة للبنوك المحلية، الأمر الذي يبرهن على متانة القطاع المصرفي الإماراتي، وقدرته على الاستمرار بالمنافسة إقليمياً وعالمياً.

وفي ما يخص الأسواق المالية المحلية، اتخذت هيئة الأوراق المالية والسلع على مدار عام 2017 العديد من القرارات والإجراءات التي كان لها مردود إيجابي على أسواق المال وكان في مقدمتها الموافقة على قيد وإدراج شركات جديدة من بينها «إعمار للتطوير» وإصدار بعض القوانين والأنظمة الجديدة على رأسها نظام صندوق رأس المال المخاطر وإطلاق استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي.

27 نوفمبر

حمدان بن محمد
يكرّم الفائزين بجائزة الاقتصاد الإسلامي 2017 في دورتها الخامسة.

الإمارات
تتصدر المرتبة الأولى لكونها المنظومة الأكثر تطوراً من بين 10 دول في 3 قطاعات إسلامية رئيسة: الأزياء المحافظة، والإعلام والترفيه، ومستحضرات الأدوية والتجميل الحلال ضمن «مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي لعامي 2018/2017».

مال ومصارف

1 يناير
أصدر مصرف الإمارات المركزي الإطار الرقابي لنظم الدفع الإلكتروني لتسهيل عملية تبني نظم الدفع الرقمية بشكل قوي وآمن داخل الدولة.

29 يناير
اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للمصرف المركزي تمهيداً لاتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقه.

19 فبراير
أصدر المصرف نظاماً جديداً لكفاية رأس المال بهدف زيادة كفاءة ومتانة القطاع المصرفي الإماراتي ومواكبة الأنظمة المحدثة للجنة بازل الدولية المعنية بالإشراف المصرفي.

11 مارس
افتتاح «شركة عملات للطباعة الأمنية» في منطقة خليفة الصناعية في إمارة أبوظبي بافتتاح المطبعة التي تعد من الأحدث عالمياً في مجال الطباعة الأمنية.

15 مارس
رفع «المركزي» أسعار الفائدة على شهادات الإيداع تماشياً مع ارتفاع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأميركية بـ25 نقطة أساس.

15 يونيو
رفع سعر اقتراض السيولة قصيرة الأجل بـ25 نقطة أساس إلى 1.50 %.

5 سبتمبر
ألزم «المركزي» البنوك بالاستعانة بشركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية لتقييم طلبات القروض الشخصية والتجارية.

1 أكتوبر
بدأت دولة الإمارات تطبيق «الضريبة الانتقائية» كأول أنظمتها الضريبية بنسبة 50 % على المشروبات الغازية و 100 % على منتجات التبغ ومشروبات الطاقة.

18 أكتوبر
ناقش مجلس إدارة المصرف المركزي نظاماً جديداً لتراخيص ومراقبة أعمال الصرافة في الدولة تمهيداً لإصداره وتطبيقه.

17 ديسمبر
رفع أسعار الفائدة للمرة الخامسة في أقل من عامين على شهادات الإيداع التي يصدرها «المركزي» للبنوك تماشياً مع ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار بـ25 نقطة أساس.

أسواق المال

31 يناير
تحديث «استراتيجية دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي» بهدف الاستمرار في تطوير النظام الاقتصادي الإسلامي وتعزيز قطاعاته بالمعرفة والتكنولوجيا والطاقات الشابة، وتعزيز مكانة دبي كمرجعية عالمية لمعايير التمويل والصناعة والتداول، وكمركز رائد للتجارة الحلال والسياحة العائلية، وبمؤشرات جديدة لرصد معدلات النمو وحجم مساهمته في الاقتصاد الوطني، مع التركيز على ثلاثة قطاعات رئيسية هي: التمويل الإسلامي وقطاع الحلال ونمط الحياة الإسلامي.

06 مارس
استمرار العمل على وضع قانون نموذجي عالمي لتقنين المعاملات المالية الإسلامية بالتنسيق مع وزارة المالية ولجنة الأمم المتحدة المعنية بقانون التجارية العالمية «يونيسيترال» والبنك الدولي بهدف تشجيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الإسلامي والاستفادة من الإقبال العالمي غير المسبوق على منتجات التمويل الإسلامي مع التركيز على الشمول المالي، وتهيئة بيئة مستدامة ومسؤولة للاستثمار، والتركيز على التمويل لأغراض إنسانية.

10 أبريل
انطلاق الدورة الثالثة من أعمال «منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي» بالتركيز على الزكاة والوقف والتبرعات، مع الدعوة لإقامة مؤسسة عالمية للزكاة تحت رعاية حكومات دول منظمة التعاون الإسلامي، بهدف تهيئة بنية تحتية للإشراف على تحصيل الزكاة واستثمارها بإشراف حكومي دعماً لمنظومة الاقتصاد الإسلامي الكلّي.

05 يوليو
دبي تحتفظ بالمركز الأول عالمياً في إجمالي إصدارات الصكوك بعد أن بلغت القيمة الاسمية الإجمالية لإدراجات الصكوك بدبي 51.21 مليار دولار، منها 49.06 مليار دولار في «ناسداك دبي»، و2.15 مليار دولار في سوق دبي المالي.

23 سبتمبر
«الهيئة» تطلق بالتعاون مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وسوقي دبي وأبوظبي المالين، «استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي» بهدف تطوير القطاع وجذب الاستثمارات وزيادة نمو الناتج المحلي، وتوفير مظلة لحوكمة وتصنيف المؤسسات والشركات العاملة في الأسواق وتعزيز كفاءة العقود والتعاملات المالية والاستفادة من الفرص الكبيرة.

14 نوفمبر
مركز دبي المالي العالمي يطلق صندوقاً متخصصاً بقطاع التكنولوجيا المالية بقيمة 100 مليون دولار لتسريع وتيرة تطور التكنولوجيا المالية من خلال الاستثمار في المشاريع الناشئة منذ تأسيسها.

04 يناير — «الهيئة» تبحث مع «ناسداك نيويورك» مبادرات التعاون في مجالات تطوير التكنولوجيا المالية والتدريب الفني والدعم التقني والرقابة الإلكترونية.

08 يناير — «إصدار نظام صندوق رأس المال المخاطر»، أول مشروع يتم إنجازه في المسرعات الحكومية.

25 يناير — مجلس إدارة «الأوراق المالية» يعتمد قراراً بشأن نشر ضوابط التحذيرات.

01 مارس — الهيئة تحذر من أخبار وشائعات بشأن بعض الأوراق المالية يروجها أحد الأشخاص مدعياً أنه محلل مالي.

09 مارس — توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة الأوروبية للأوراق والأسواق المالية.

30 أبريل — «الأوراق المالية» تشارك في اجتماع هيئات الأسواق المالية الخليجية لمناقشة استراتيجية وآليات تكامل الأسواق المالية.

08 يونيو — إصدار أول موافقة لعضو تقاص في الأسواق المالية المحلية.

13 يونيو — قرار بنشر أسماء المخالفين لأحكام قوانين الهيئة وأنظمتها على موقعها الإلكتروني.

16 يونيو — توقيع مذكرة تفاهم مع اتحاد كرة القدم لتعزيز التعاون في مجالات الحوكمة والإدارة الرشيدة ودراسة تحول الأندية إلى شركات مساهمة.

18 يونيو — تنسيق مع الإمارات للتصنيف لإصدار شهادات مطابقة تعتمد معيار أيزو 37001 لتصنيف الشركات وتعزيز مستويات الشفافية والانضباط المؤسسي.

22 أغسطس — قيد شركة زها القابضة الكويتية ضمن فئة الشركات المساهمة العامة الأجنبية.

24 سبتمبر — إطلاق استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي.

01 أكتوبر — اعتماد نظام صندوق الشراكة العامة والمحدودة.

11 أكتوبر — إطلاق مشاريع جديدة ومبادرات رقمية خلال المشاركة بمعرض «جيتكس».

19 أكتوبر — قيد المصرف الخليجي التجاري البحريني ضمن فئة الشركات المساهمة العامة الأجنبية.

29 أكتوبر — تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا المالية مع سلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي العالمي.

18 نوفمبر — قيد «أوتاد» و«القدرة القابضة» ضمن فئة الشركات المساهمة الخاصة.

19 نوفمبر — توقيع اتفاق مع زيروكس لتطوير نظام جديد لتقديم الخدمات الأساسية للهيئة.

22 نوفمبر — قيد شركة إعمار للتطوير ضمن الشركات المساهمة العامة.

06 ديسمبر — مناقشة إجراء تعديلات على بعض أنظمة الهيئة، والاطلاع على خطط إعادة هيكلة بعض الشركات المدرجة.